

| X | و اور دو کا الحکم اللم عب |
|---|---|
| • | الأن التات رتم (٧) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعيسة |
| 1 | " " " " " " " " " " " " " " " " " " " |
| ۲ | |
| ٣ | |
| • | |
| 1 | عُلِم رَمْ (٩) لسنة ١٩٧٨ تظام معدل لنظام صندوق استعال ١٠ و |
| 1 | زارات صادرة عن الديــوان الخاص بتفسير القوانين |
| | مدح خطا |

مى الحسين للفعل من الملكة للفالانبالهائمة

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانـــون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الأمة في اول اجتماع يعقده.

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٧٨ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون رقم(١٩) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، وبعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يلغى نص الفقرة (و) من المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : و 🗕 لا يجوز تعيين اي شخص في وظيفة قاض لأول مرة الا بعد التحقق من كفاءته العلمية والحلقية | وصلاحيته لحدمة القضاء بعد اجراء مسابقة للمرشحين عمن لم يسبق لهم ممارسة القضاء الشرعي ، من البراهميم أيوب قبل لجنة يعينها قاضي القضاة من ثلاثة من كبار رجال القضـــاء الشرعي ويكون القاضي المعين تحت التجربة لمدة سنة على الاقل ، والمجلس بعد ذلك بناء على تنسيب قاضي القضاة تثبيته او اعادته الى مثل وظيفته قبل توليه القضاء او الاستغناء عن خدماته على ان لا يكون قرار المجلس خاضعا للطعن امام اي

> المادة ٣ ــ يلغى نص المادة (٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ المادة ٦ – يقوم قاضي القضاة برفع قرارات المجلس لاستصدار الارادة الملكية السامية بشأنها .

المادة ٤ ـــ تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي باضافة الفقرة (ج) التالية اليها .

 ج - على القاضي ان يقيم في البلد الذي فيه مقر عمل وان لا يتغيب عنه الا بمو افق خطية من قاضي قريب من البلد الذي فيه مقر عمله .

المادة ه ــ تعدل الفقرة (د) من المادة (٩) من القانــون الاصلي باضافة مايلي الى آخرهـــا : (اما القاضي من الدرجة الثانية فما فوق) فيجوز ترفيعه بعد سنتين منحلوله في تلك الدرجة .

المادة ٦ ــ يلغى نص المادة (١٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ المادة ٢ ــ النص التالي : ــ المادة لا يجوز نقل القضاة او ندبهم خلافا لاحكام هذا القانون .

٢ ــ باضافة الفقرة (ج) التالية اليها : --

ين ٧ _ تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي على الرجه التالي : _

١ – بالغاء نص النقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي : –

ج ــ المجلس ان يحيــل على التقاعد اي قاض أكمل مدة التقاعد المنصوص عليهــا في قانون التقاعد المدني المعمول به ، ويكون قرار المجلس في هذه الحالة غير قابل للطعن اماماي مرجع قضائي او ادارى).

أ _ يرفع طلب الاستقالة او الاحالة على التقاعد الى قاضي القضاة فاذا لم يسحب طالب الاستقالة او

. لاحالة طلبه خلال سبعة ايام من تاريخ تقديمه فيحال الى المجلس ليتخذ القرار الذي يراه مناسبابشأنه.

الحسين بن طلال

1444/4/4

وزير التربية والتعليم ووزيسر رئيس الوزراء ووزيسر دولـة لشؤون رئاسة الوزراء الخارجية والدماع إزير الاوتاف والشؤون التسات الاسلامي احمد عبدالكريم الطراونه وزيـــر الداخليـــة سليمان عــرار وزير المواصلات ووزير الصحــة بالوكالة عبد الرؤوف الروابده

نحى الحسيق العلعك ملك الملكة للعلانية الماتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٥

التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقد

قانون مؤقت رقم (۸) لسنة ۱۹۷۸ قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية

رقم (٦٠)لسنة١٩٧٦المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ١/١١/١١

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (ب) من المادة (١٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وذلك خلال مدة اقصاها سا واحدة من صدور هذا القانون) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : ـــ (وذلك للمدة التي يقررها مجلس الوزراء بين حين وآخر) .

الحسين بن طلال

1444/4/0

| | رئيس الوزراء ووزير م الخارجية والنفاع | بر التربية والتعليم ة لشؤون رئاسية الوزرا د أثارة والتعالية | 1.1 | وزيــر الامــ | السياحة والآثار |
|-----|--|---|---------------------------|---------------------------|--------------------------------------|
| , | مضر بدران | د السلام المجالي | 46 24 | عدنان ابو عود | فالب بركسات |
| i i | وزيـــر | -ر وزير | وزيـــــ | و <u>زی</u> ر | وزير الاوتاف والشؤون |
| 1 | المبدل | حر وزيـــر بم ووزير الزرامــة غارجيــة | دولة للشؤون ال | المــــل عصامالعجلوني | والمقدسات الاسلاميسة كامل الشريسف |
| ai. | احمد عبد الكريمالطراونا | | | | وزير الشؤون |
| K | وزيــــر التمويــــن | وزير الداخليسة | للانت ووزير بالوكالية | الصحي | البلديسة والتروية |
| 9 | مروان القاسسم | سليمان عسرار | هُ الروابده | | أبراهسيم ايوب |
| d | وزير الثقانة والشباب | وزيــــر الصناعة والتجارة | وزيــــــر الماليــــة | وزيـــر لاشىغال العامة | وزيــــر النعـــل ا |
| i l | الشريف فوادّ شرف | نجم الدين النجاني | محمد ألدباس | سعهد بيئسو | علي سميهات |

المراسي للعنعان المستدالة المالية المالية المالية

بنتفي للفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

1944/4/0

وناءعلى ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٥/٢/٨/٢، نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي و نأور باصدرد ووضعه موضع المادة (٣١) من الدستور - على القيانون المؤقت الآتي ونأور باصدرد ووضعه موضع المادة (٣١) من الدستور - على القيانون المؤقت الآتي ونأور باصدرد ووضعه موضع المادة (٣١) من الدستور - على القيانون المؤقت الآتي ونأور باصداره ووضعه موضع المادة (٣١) من الدستور - على القيانون المؤقت الآتي ونأور باصداره ووضعه موضع المادة (٣١) من الدستور - على القيانون المؤقت الآتي ونأور باصدرد ووضعه موضع التنفيذ للمؤقت واضافته الى قوانين للدولة على اساس عرضه على مجلس الامـــة في اول

ے قانون مؤقت رقم (۹) لسنة ۱۹۷۸

قانون معدل لقانون ادارة املاك الدولة

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون إلى القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدواة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدواة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون ادارة املاك الدواة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون ادارة الملاك الدواة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون (قانون معدل لقانون ادارة الملاك الدواة لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون قرأ مع القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون أما القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون أما القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المدنية لسنة ١٩٧٨) ويقرأ مع القانون (قانون معدل لقانون المؤسسة الاستهلاكية المؤسسة الاستهلاكية المؤسسة المؤس لسنة ١٩٧٤ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد، ويعمل. من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ا١- بلغي تعريف عبارة (املاك الدولة) الواردة في المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالتعريف

(تعني عبارة « املاك الدولة » الاموال غير المنقولة المسجلة باسم خزينة المملكة الاردنيـــة الهاشمية او الَّتي ستسجل باسمها وفقاً لاحكام التشريعات المعمول بها).

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ووزيسر رئيس الوزراء ووزير دولسة لشؤون رئاسة الوزراء الفارجية والدناع عيد السلام المجالسي مضر بدران

عن الحسن بن طهول مائب مبدلة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للماده (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/ ٩٧٨/٢

نصادق – بمقتضى المادة (٣١) من الدستور – على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه مرز ا التنفيذ المؤقت واضافته الى قو انين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتمار الرابض النظام الآتي: -

قانون مؤقت رقم (۱۰) لسنة ۱۹۷۸

قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس

المادة ١ – يسمى هذا القانون (قانون اضافي لقانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٧٨) ويعمل به من تاريخ نتوا- بسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧٨) ، ويقسراً

المادة ٢ ــ أ ــ تعتبر الرسوم الجمركية المدفوعة عن السيارات الجديدة التي تعمل على البنزين والحــامنا البضائع والمستوردة قبل صدور هذا القانون رسوما قانولية استوفيت بصورة صحيحة مزج الوجوه، ولا يجوز المطالبة باستردادها او ردها بأية صورة من الصور ولاي سبب من الاسبا

ب- لاتسمع ايةمطالبة او دعوى ياسترداد الرسوم الجمركية المدفوعة عن السيارات المنصوص علم في الفقرة (أ) من هذه المادة ، وبرد الدعاوى المقامة بشأمها لدى اية محكمة من المحاكم، وناله اية درجة او مرحلة كانت الدعوى فيها عند صدور هذا القانون.

 ج - تستثنى من احكام هذا القـانون الرسوم الجمركية المدفوعـة عن السيارات المنصوص علياً الفقرة (أ) من هذه المادة والتي صدر بردها قرار قضائي اكتسب الدرجة القطعية قبل صـا

الحسن بن طلال

1444/4/44 رثيس الوزراء ووا وزير النربية والتعليم ووزير

السياحة والإثار دولة لشؤون رئاسسة الوزراء فالب بركات عيد السلام المجالسي مضر بدران وزير الاوتاف والشؤون

والمتدسات الاسلامية دولة للشؤون الخارجية كامل الشريف حمد عبدالكريم الطرابة

وزير الشؤون البلدية والتروية وزيسر الداخلية ووزير المحبة بالوكسالية وزيسر ووزيسر المواصلات بالوكسالة الثبويات أبراهيم أيوب سليمان عسرار مزوان القلسج

الثقامة والشباب

الرافس للعلق المراضي الماكت المالات الماثمية

ننهي المادة (٣١) من الدستور

وناء على ماقرره مجلس الوزراء بشاريخ ۲/۸/۲/۸

نظام رقــم (۸) لسنة ۱۹۷۸

الله معدل لنظام التأمين الصحي في القوات المسلحة الاردنية

مع النظام رقم (١٢٧) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ا- بلغي نص المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص الآتي :--

المادة ٤ ــ المشتركون هم : ــ

أ ــ الضباط والافراد والموظفون المصنفون والمستخدمون العاملون في القوات المسلحة والامن العـــام والمخابرات العامة والدفاع المدني .

 ب- الضباط والافراد والموظفون المصنفون المتقاعدون من الحدمة في القوات المسلحة والامن العــام والمخابرات العامة والدفاع المدني .

جـ المؤسسات والهيئات والشركات التي تقرر الهيئة قبول اشتراكها حسب احكام هذا النظام.

- بلغي نص المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي: –

أ - يكون اشتراك الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا النظام واشتراك العاملين في المؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في الفقرة (ج) منها الزاميا. وامـــا الاشخاص المنصوص عليهم في الفقرة (ب) منها فيكون اشتراكهم اختياريا .

ب- يكون بدل الاشتراك الشهري للاشخاص الذين تنطبق عليهم احكـــام الفقرتين (أ) و (ب)من المادة (٤) من هذا النظام (٠٠٠) فلس.واما بدل الاشتراك الشهري للاشخاص التابعينالمؤسسات والهيئات والشركات المنصوص عليها في الفقرة (ج) من تلك المادة فيحدد بقرار من الهيئة، ولها

ج – بعد وفاة المشترك الذي تنطبق عليه احكام الفقرة (أ) من المادة (٤) من هذا النظام يعفى من بدل الاشتراك الشهري افراد عائلته المنصوص عليهم في المادة (٦) من هذا النظام وفقا للشروط المنصوص عليها فيها وما دامت ثلك الشروط متوفرة فيهم •

المادة ٤ ــ يلغى نص المادة (١١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : ــ

تخضع علاوة العمل الاضافي للاطباء البشريين واطباء الاسنان والصيادلة المرخصين داتميا واللين يكا وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨ بعمل اضافي بعد اوقات الدوام الرسمي لاحكام (نظام استخدام وعلاوات الاطباء والصادلة) السر أمر بوضع النظام الآتي : به في القوات المسلحة الاردنية .

1944/4/A

الحسين بن طلا

وزيــــر النتافة والشبار الشريف فواز ثرا

نظام رقـم (۹) لسنة ۱۹۷۸ نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية

الحس لفعل مسلم للمسرك المعادسي المقاتمية

بفنضي للادة (٣١) من الدستور

رئيس الوزراء وبرز الخارجية والنام مضر بسنران مضر بسنران الذا - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام صندوق اسكان موظفي الجامعة الاردنية المنة ١٩٧٨) ويقرأ مسع النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظامواحد ريعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(وفي حالة غياب الرئيس في اجازة رسمية او لوجوده في خارج المملكة يقوم نائبه بالتوقيع عنـــه ، وفي حالة غياب امين الصندوق في اي من الحالتين المشار اليها يقوم السكرتير بالتوقيغ بدلا عنه) وزيــــر التمويـــن التمويـــن هروان القاسم الله عنه المادة (٢٨) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : – هروان القاسم

يستحق تسديد القسط الاول بعد مررر ثمانية عشر شهرا على توقيع العقد اذا كان القرض لبناء بيت وبعد ستة اشهر من تاريخ اشغال السكن اذا كان لشراء بيت جاهز ، وفي حالات اضطرارية بجو زلمجلس الادارة ان يصدر قرارا مسببا بتأجيل تاريخ البدء في تسديد اقساط الفرض بلدة لاتزيد عــلى اثني عشر شهرا ، شريطة ان يكون قرار التأجيل متمشيا مع اوضاع الصندوق المالية ، وتسرى شروط القرض على مدة التأجيل بما في ذلك الفائدة .

وزير المواصلات ووزير الصحــة بالوكالة ع**بد الرؤوف الروابده** وزيـــر الشؤون البلديــــة والقروية **ابراهيـــم ايوب** وزيــــر الداخليـــة سليمان عــرار

وزيــــر الصنامة والتجارة نجم الدين الدجاني

قرار رقم (۱) لسنة ۱۹۷۸

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء عملى طلب رئيس الوزراء بكتابسه المسؤرخ ١٣٩٨/١/٢١ هـ الموافسـق ١٩٧٧/١٢/١١ م رز المهالي يكتسبها المهندس من ممارسته لمهنة الهندسة . وان التفسير المطلوب ينحصر فقط فيما اذا كانت الخبرة التي ن ع/٥٨/ب/١٥٦٥١ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المـــادة الثالثة من نظـــام العلاوات الفنة وعُــــلاوات الاختصاص للمهندسين رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ حسما عدلت بالنظـــــام رقم ٢٤ لــنة ١٩٧٥ ، وبيان مااذا كانت مدة مزاولة مهنة الهندسة المنصوص عليها في هذه المادة تشمل مدة المزاولة خارج المملكة الأردنية الهاشمية أمان المقصود بها مدة المزاولة داخل المملكة فقط وذلك لغرض منح العلاوة الفنية للمهندس المعين في وظيفة مصفة ؟

وبعد الاطلاع على كتـــاب رئيس المجلس القومي للتخطيط الموجــه لرثيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٥ وكتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجــــه لرئيس المجلس القومي بتاريخ ١٩٧٧/٤/١١ وكتــــاب رئيس ديوان المحاسبة لرئيس المجلس المذكور المؤرخ ٢١/١/٢١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ـــ

١ — ان المادة الثالثة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : لرئيس الدائرة أن يمنح المهندس علاوة فنية بالنسب للنوبة المبينة في أدناه كحد أعلى :

١ – ٧٠٪ من الراتب الأساسي خلال السنتين الأولى والثانية .

٢ - ١٠٠٪ من الراتب الأساسي بعد السنة الثانية .

وحيث أن المقصود بالسنوات المبينة في هذه المادة سنوات مزاولة مهنة الهندسة .

الأردنية الهاشمية أم أنها تشمل المزاولة خارج المملكة .

فانه يتعين الاستشارة بالتشريع الباحث عن مزاولة مهنة الهندسة وهو قيانون نقيابة المهندسين رقم ١٥

وبالرجوع لهذا القانون مجد أنه ينص في الفقرة (ج) من المادة التاسعة منه على ما يلي :

(تعتبر فمرة مزاولـة المهنة للمهندس المتــدرب الواردة في الفقرة (ب) من هذه المـــادة على انها لله، الفعلية التي قضاهاً في العمل داخل المملكة في الفرع الهندسي المسجل به في النقابة أو المدة الفعلية التي قضاها كل من حصل على الشهادة الهندسية المعترف بهـ أ في العمل خارج المملكة في الفرع الهندسي الذي ينوي التسجيل

ويستفاد من هذا النص أن واضع القـــانون قد سوى في الحكم بين مزاولة المهنة الهندسية في داخل المملكة وبين مزاولتها في الحارج بشرط أن تكون المزاولة خاصة بالفرع الهندسي المسجل به المهندس في النقابة أو الذي

وتأسيساً على ذلك فانمدة مزاولة المهنة خارج المملكة تحتسب للمهندس الموظف لغرض منحه العلاوة الفنة المنصوص عليها في المادة الثالثة المطلوب تفسيرها شأنها في ذلك شأن المزاولة التي تتم داخل المملكة . هذا ما نقرره بالأكثرية في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر في ٢٥ صفر سنة ١٣٩٨ هالموافق ٢/٢/٩٧٨ م .

رئيس الديوان الحاص رئيس ديو ان التشريع يتفسير القوائين القومي للتخطيط في رئاسة الوزراء الرئيس الاول لهكمة التمييز رثيسة قسم شؤون (مخالف) الموظفين موسى الساكت هيفاء مجلوب

قــرار المخــالفة

إن غالفتي للأكثرية الموقرة ترجع الى أنها سلمت مع الجهة طالبة التفسير بأن السنوات المنصوص عليها في المسادة ٢٢) من (نظمًام العملاوات الفنية وعملاوة الاختصاص للمهندسين) رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ إنما تنعلق بسنوات للالاوة الفنية على أساسها للمهندس هي الحبرة التي بكتسبها من ممارسته لمهنته في داخل المملكة فقط كما رأى ديوان المام أن ممارسة المهنة في خارج المماكمة تكـب. الحق في تلك العلاوة أيضاً كما رأى المجلس القومي للتخطيط ن حين أرى ان السنوات المنصوص عليها في المادة (٣) المشار اليها لا علاقـة لها بسنوات الحبرة لا من قريب ﴿ بَنْ بِعِيدٌ ، وَذَلِكُ وَاضْحَ مِنَ الْمَادَةُ نَفْسُهَا وَالَّتِي تَنْصُ عَلَى مَا يَلِّي :

لرئيس الدائرة أن يمنح المهندس علاوة فنية بالنسب المبينة أدناه كحد اعلى :

١ _ (٧٠٪) من الراتب الأساسي خلال السنتين الأولى والثانية .

٢ — (١٠٠٪) من الراتب الأساسي بعد السنة الثانية .

وهكذا ، وحيال هذه الصراحة فان العلاوة الفنية إنما تدفع للمهندس المعين في وظيفة مصنفة في احدىالوزارات إلاراًر أو المؤسسات أو السلطات الحكومية بنسبة (٧٠٪) من راتبه الأساسي الذي يتقاضاه (خلال السنتين الأولى (ثُنَّةِ) ربنسبة (١٠٠٪) من ذلك الراتب وذلك (بعد السنة الثانية) .

ربما ان العلاوة الفنية هي جزء مما يستحقه المهندس الموظف مقــابل قيامه بوظيفته وتحسب بنسبة مثوية معينة من وحيث ان النظام لم يبين ما اذا كانت المزاولة المبحوث عنها فيه هي مزاولة مهنة الهندسة داخل المملكة الثارات ، نما يجعلها تابعاً له ويدفعان معاً فان القصد من منح المهندس علاوة فنية بنسبة (٧٠٪) من راتبه الأساسي (خلا الستين الاولى والثانية) هو أن يمنح مثل تلك العلاوة خلال السنتين الأولى والثانية مع الراتب الأساسي الذي غامًاه من وظيفته تلك ، أي خطرل السنتين الأولى والثانية من تعيينه في الوظيفة التي يتقاضى منها ذلك الراتب.

أنَّهُ مَن تعيينه في وظيفته كمهندس . وأما القول بأن قصد المشرع من مجموع أحكام النظام هو أن تكون السنوات المنصوص عليها في المادة (٣)من إلخـام العلاوات الفنية وعلاوة الاختصاص للمهندسين) رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ هو أن تدل على سنوات الحبرة التسبها المهندس من ممارسة مهنة الهندسة في داخل المملكة أو في خارجها ، فقول ليس في المادة (٣) المطلوب الميماما يؤيده لا تصريحاً ولا تلميحاً ، واو قصد المشرع أن تكون السنوات المنصوص عليها في تلك المادة هي وان الحبرة المكتسبة من ممارسة المهنة لنص على ذلك صراحة في المادة نفسها كما يقضي بالملك التشريع السليم كمافعل اللواد (٥) و (٦) و (٧) من النظمام ذاته وهذا وحده يكفي لدفع ذلك القول ويثبت عدم صحة الاعتماد على

الكام المواد الأخرى من النظام في ذلك الاستنتاج . يضاف الى ذلك أن المواد الأخــرى من النظــام ، وهي المواد (٥) و (٦) و (٧) ، إنما تتعلق بعـــلاوة انصاص وهي علاوة أخرى تختلف في ماهيتها ومتطلباتها وغاياتهـا عن العلاوة الفنية ، والملك فان ما ورد بشأنها وأكر ب

المحكام لا تصلح للاعتماد عليها في التوصل الى أي حكم مماثل بشأن العلاوة الفنية عن طريق القياس . وبناء على ذلك كله ، فاني أرى ان السنوات المنصوص عليها في المادة (٣) من (نظام العلاوات الفنيةوعلاوات تماص للمهندسين) رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ هي السنوات التي قضاها أو يقضيها المهندس الموظف في الحدمة العلى الوزارات أو الدوائر أو المؤسسات أو السلطات الحكومية في وظيفة مندسنة مصفة بحيث بمنح عـــلاوة فنية الله (٧٠٪) من راتبه الأساسي كحد أعلى خلال السنتين الأولى والثانية من تعيينه في تلك الوظيفة وترتفع لتصبح (١٠٠١٪) من ذلك الراتب بعد انقضاء السنة الثانية من تعيينه فيها وليس المبنوات التي مارس فيها مهنة الهندسة

رئيس ديوان التشريعي رئاسة الوزراء والمنافية المنافية المنافية المناش

قرار رقم (۲) لسنة ۱۹۷۸ صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابـــه المؤرخ ١٣٩٧/١٢/٢هـ الموافق ١٩٧٧/١١/١٣م وكتابــه الثاني المؤرخ ١/١/١/١٠ ه الموافق ١٩٧٧/١٢/٢ م اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٩٣/ من نظام الحدمة المدنيه رقم ٢٣ لسنة ٩٦٦ وبيان مايلي : _

' — هل يحق للجنة انتقاء الموظفين النظر في الطعون التي يقدمها الموظفون ذوو المصلحـــة المباشرة ضد قراران التعييناو الترفيع او النقل او اأوكالة او الانتداباو الاعارة او التأديب او انهاء الحدمة المتخذة بحقهم اذاكانت الطعون لم تقدم الا بعد انقضاء مدة الشهرين المنصوص عليها في هذه المادة ؟

١ – هل ان القرارات التي يجوز للموظفين ذوي المصلحة المباشرة الطعن بها وفق احكام المادةالمذكـــورة تنحصرني القرارات المنصوص عليها في هذه المادة ام ان حقهم في الطعن يشمل اية قرارات اخرى ٢

٣ — هل ان تقديم الموظف طعنا بالقرار الصادر ضده يترتب عليه ايقاف الاجراء المتحدِّد بحقه اذا كان مخالفا للنظام او تحسين وضعه اذا كان القرار سلما ؟

٤ – هل ان المدة المحددة لتقديم الطعن وهي شهران تبدأ من تاريخ صدور القرار او من تاريخ علم الموظف به؟

المؤرخ ١٩٧٧/١١/١٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة (١٩٣) المطلوب تفسيرها تنص على مايلي (اذا فحززربغ علم الموظف به . اتخذاي قرار بالتعيين او الترفيع او النقـــل او الوكالــــة او الانتــــداب او الاعــــارة او التأديب او انهــا، الخدمة وكانالقرار مخالفا لاحكام هذا النظام او غير منطبق على نظام تشكيلات وظائفالوزارات والدوائر الحكومة فلرئيس ديوان الموظفين عند الاقتضاء ان يطلب الى المرجع المختص ايقاف الاجراءات الى ان تصوب المعاملة . وفي حالة الاختلاف يرفع الأمر الى رئيس الوزراء للبت فيه ويحق لأي موظف ذي مصلحة مباشرة ان يطعن في ايترار يصدر خلال شهرين من تاريخ صدوره لدى مجلس الوزراء) .

يستفاد من هذا النص فيا يتعلق بالنقطة الاولى ان المشرع قد وضع قاعدتين اساسيتين فـــما يختص بالقرارات

الاجراءات المنصوص عليها فيها مخالف لنظام الحدمة المدنية أو نظام تشكيلات الوظائف أن يطلب من المرجع المختص ايقاف الاجراء وتصويب المعاملة وهــو يمارس هــاه الصلاحية من تلقــــاء نفسه دونا حاجة لتقديم طعن بالقرار من الموظف ذي المصلحة وذلك على اعتبار ان رئيس الديوان له صلاحة الاشراف على الدوائر المختصة فيما يتعلق بتطبيق انظمة الحدمة المدنية عملا بالمادة الثامنة من هذا النظام. وفي هذه الحالة اذا وقع خلاف بين رئيس الديوان والمرجع المحتص بالتصويب فيرفع الأمر الى رئيس

القاعدة الثانية : وهي خاصة بالموظف ذي المصلحــة المباشرة حيث أجازت له تلك المــادة أن يتظلم من القرارات المذكورة المتخدة بحقه بطلب يقدمه الى مجلس الموزراء خلال شهرين من تاريخ صدوره ، وهما المجلس هو وحده المختص بالنظر في هذا الطعن والبت فيه . واذا لم يقدم الطعن الى المجلسخلال المــــة

الذكورة فانه يكون حقيقاً بالرد شكلا . أما لجنة انتقاء الموظفين فليست هي المختصة بنظر الطعن المقدم

النقطة الثانية فان المادة المطلموب تفسير ها قد حــددت القرارات التي يجوز للموظف ذيالمصلحة المباشرة إنهاعلى الوجه المبين في هذه المادة

والاعلاقة للوظف بالحكومة همي علاقة تنظيمية فانه يتوجب التقيد بالنص بحيث لا يجوز للموظف ان يطعن إن اخرى خلاف القرارات المشار اليها باستثناء الطعن القضائي .

عَنْ الله إلى المادة / ١٩٣ صريح في أن ايقاف الاجراء الصادر بحق الموظف انما يكون في حالة تقديم طلب من رئيس ديو ان الموظفين الى المرجع المختص بتصويب المعاملة التي ارتأى انها مخالفة لنظـام الحدمة المدنية أو نظام تشكيلات الوظائف ، ولا يوجد في هذه المادة ما يوجب ايقاف الاجراء في حالة تقديم طعن به من الموظف ذي المصلحة المباشرة . ولهذا فلا يترتب على تقديم الموظف طعنا بالقرار المتخذ بحقه ايقاف الاجراء بل ينبغي البريث الى ان يفصل مجلس الـــوزراء في الطعن وبعد ذلك يعمل بالقرار الذي يصدره المجلس بهذا الشأن .

للة الرابعة: لقد نصت المادة (١٩٣) المشار اليها بصراحة لا لبس فيها ولا ابهام على ان مـــدة التظلم الممنوحة للموظف بمقتضى هذه المادة انما تبدأ من تاريخ صدور القرار .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريسخ ٧٧/١١/٨ وكتاب الثاني البخهاد في مورد النص فانه ينبغي التقيد به من حيث أن مدة الطعن تبدأ من تاريخ صدور القرار

فاءا نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاریخ ۲۵ صفر سنة ۱۳۹۸ الموافق ۲/۲/۱۹۷۸ .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانسين الرئيس الثاني لمحكمة الرئيس الأول لمحكمة

بالإان الوظفيين رئيس ديموان التشريع في رئاسة الوزراء عيسى طباش

قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

إلىانقرر ان حكم الفقرة (ز) من المادة (٢٦) المطلوب تفسير ها ينطبق على الموظفين بعقود والموظفيين إنين بعبنون في وظائف مؤقته براتب شهري او بالمياومة على حساب المشاريع والامانات بحيث بجوز تصنيف _{فَاتِوْافِ}ت فِيهِم الشروط المنصوص عليها في هذه الفقرة .

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٣٩٧/١٢/١ هللو افق ١٩٧٧/١١/١٧ما جتمع الديوان الخاص على الديون عمالا بأجر يومي على حساب المشاريع والامانات فلا يشملهم حكم الفقرة المشار اليها لانهم

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين الرئيس الاول لمحكمة التمييز افتين التشريع فإلىديوان في رئاسة الوزراء موسى الساكت **فو**از الروسان

القوانين لاجل تفسير نص الفقرة (ز) من المادة ٢٦ من نظام الحدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما الأكليز موظفين حسب نص الفقرة (د) من المادة (١٦) . حكمها يسري على الموظفين الذين كانوا عينوا في الاجهزة الحكومية براتب شهري او باجور يومية عـــلم. المشاريع والامانات قبل تاريخ ١٩٦٦/٤/١ وهو تاريخ نفاذ نظام الحدمة المدنية بحيث يجوز تصنيفهم طبقالنس مدربتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٣٩٨ الموافق ١٩٧٨/٢/٢ م. الفقرة آذا توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها فيها ، ام ان حكمها لا ينطبق عليهم.

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٢ وتدنين للبردبـوان التفسير رقم ٢١ لسُّنة ١٩٦٦ المشار اليه في هذا الكتاب والرجوع الى نظام الحدمة المدنية يتبين : اولا : ان الْفقرة (ز) من المادة ٢٦ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي : __

(اذا لم يكن المرشح حائزًا على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية أو ما يعادلها كحد ادنى فيجوز ان يصنا المهلدي الدرجة المناسبة اذا توافرت الشروط التالمية : ـــ

١ — اذا كان حاصلا على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وعين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هلال ومضى على تعيينه مدة لا تقل عن ثلاث سنوت او

٢ – اذا كان قد عين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هذا النظام وأمضى في خدمتها مدة لا تقل عن خا سنوات وانهى الدراسة الاعدادية او ثماني سنوات اذا كان قد انهى الدراسة الابتدائية وفي كلتا الله الاخيرتين يجب ان يكون العمل الذي مارسه خلال السنوات الحمس الاخيرة فنيا او مهنيا والانكل الوظيفة التي يعين فيها فنية او مهنية .

ثانيا : ان الاشخاص المبحوث عنهم في طلب التفسير وهـــم الدين يعينون برواتب شهرية عـــلي حساب الثال والامانات باستثناء العمال الدين يتقاضون اجورا يوميا يسمون (موظفين مؤقتين) كما هو واضح من · الفقرة (د) من المادة ١٦ من النظام للشار اليه .

ثالثًا: أن قرار التفسير رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه في طاب التفسير أنما يتعلق بتفسير نص الفقرة (أ) س الثانية من قانون العمل التي نصت على ان احكام هذا القانون لا تنطبق على موظفي الحكومة وذلك لاغراق نحديد الموظفين الذين ينطبق عليهم قانون العمل وليس لاية اغراض اخرى . ولهذا فينبغي ان ينحصر نفوت التفسير في هذا النطاق وان لا يتعداه الى اغراض اخرى .

وحيث ان الفقرة (ز) من المادة (٢٦) المطلوب تفسير ها انما تبحث في المرشح للتصنيف ممن عين في ال مختصه قبل نفاذ احكام نظام الحدمة المدنية .

وحيث ان عبارة (عين في دائرة مختصة) الواردة في هذه الفقرة قد وردت بصورة مطلقة دون تحديدانه الوظيفة التي عين بها فهي تجري على اطلاقها بحيث تشمل كافة المرشحين للتصنيف الدين كانوا معينين في الاجمل الحكومية قبل نفاذ النظام المذكور سواء أكانوا قد عينوا بوظائف غيرمصنفة او بعقود او بوظائف مؤقتة على حالج المشاريع والامانات طبقاً لنص الفقرة (د) من المادة ١٦ من نفس النظام .

قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٨

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتـــابه المؤرخ ١٩٧٧/١٢/٢٦ رقـــم ن/٤/٤/١ اجتمع الديوان الله بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون نقابة المهندسين رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ وبيان ما اذا كان المهنس المحتص بفرع هندسة المساحة المرخص له بمزاولة هذه المهنة بمقتضى هذا القانون يحتاج المبرخيص آخر لتعاطيهها المساحة بمقتضى القانون المنظم لمهنة المساحين رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ أم لا ؟

- الشهادة الاولى في الهندسة «البكالوريوس او ما يعادلها» نتيجة لدراسة هندسية جامعية من جامعة او كليالو هندسي معترف به وزاول مهنة الهندسة كمهندس متدرب بموجب احكام هذا القانون وللفترةالمحددة فيالفترا من هذه المادة وسجل اسمه مهندسا في سجلات النقابة).

وان المادة الخامسة تنص على ان طلبات الحصول على الرخصة تقدم لمسلم الاراضي وللمساحة من المنافق النبوتية المشار اليه في المادة الدامة المنافق النبوتية المشار اليه في المادة الدامة بالوثائق الثبوتية المشار اليه في المادة الرابعة .

صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الأشغال العامة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٨ وكتاب المالية الموجه لرثيس الوزراء بتاريخ ١٨/١٢/١٢ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :

- ١ ان الفقرة (ب) من المادة التاسعة من القانون المطلوب تفسيره تنص على ما يلي) يعتبر مهندسا كل منحط
- ٢ ــ ان الفقرة (أ) من المادة/٢٠ من هذا القــانون تنص على منـع اي شخص مــن مزاولة مهنةالهندسة في ا الا بعد ان يستكمل اجراءات التسجيل في النقابة .
- وان الفقرة (ب) من هذه المادة تنص على ان المهندس يزاول عمله الهندسي في الفرع اللـي سجل فيه في الفرَّ ويمتنع عليه مزاولة المهنة في اي فرع آخر وذلك حسب احكام نظام مزاولة المهنة .
- ٣ ان البند (١٦) من الفقرة (أ) من المادة/٤ منه تنص على ان شعبة الهندسة المدنية تشمل فرعهندسةالمـ
- ٤ − ان المادة الاولى من القانون المنظم ۽ لمهنة المساحين المرخصين رقم ٧ لسنة ٩٤٨ تنص على ما يلي (لايجونا شخص ان يتعاطى مهنة المساحة مالم تكن في حوزته رخصة منحت له بموجب هذا القانون).

ستحص أن يتعظى مهمة المستحد على أن للحلس الوزراء بموافقة جلالة الملك المعظم » أن يضع أنظمة من أجملة المحلس عضو ا وأن المادة الثانية منه تنص « على أن لمحلس الوزراء بموافقة جلالة الملك المعظم » أن يضع أنظمة من أجملة المحلوب وزارة المسالية هذا القانون ويجوز بصورة خاصة أن تنص « هذه الانظمة على الشروط والمؤهلات اللازمة لمنح هذه الرخصة والغراق المنشار الحقوق التي تلغي هذه الرخصة بمقتضاها .

الساحين المشار اليه تنص على انه لا يجوز لأي شخص ان يتعاطى مهنة المساحة مالم تكن في حوزت النظم المستحق الحسن عيسى طمانس موار الروسات المستحق المساحة مالم تكن في حوزت النظم المستحق ان المادة الثالثة من نظام المساحة رقم ٦ لسنة ٩٦٧ الصادرة بالاستناد الى المادة الثانيه من القانون النظم إلى وان المادة الرابعة منه تنص وعلى ان الرخصة تمنح لن تتوفر فيه الشروط المبينة في هذه المادة ومن ضمها ان يكون الشخص حاصلا على شهادة الله الدة الله الدة ومن ضمها ان يكون الشخص حاصلا على شهادة الله الدة الله الدة ومن ضمها

ان يكون الشخص حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية الكـــاملة او ان يكون قد امضى مدة لا تقل اعن عم

والالمادة السادسة تنبط صلاحية النظر في الطالبات ومنح الرخصة او رفضها بلجنة مؤلفة من المدير المذكـــور وركيل وزارة الأشغال العامة ونتيب المهندسين . وان المادة/١١ منه تجيز للمدير ان يلغي الرخصة التي تعطى للمســاح اذا قام المســاح بمسح أرض مساحة غير

سحيحة او قدم مخططا اوليا غبر صحبح لأية ارض او كنب تقريرا كاذبا او مذكرة كاذبة عن اية مســـاحة ار قصر « في تنفيذ اية اوامر تصدر بموجب هذا النظام سواء اقام المساح بذلك عمدا او بسبب اهمال او عسدم اعتناء او جهل يو جب اللوم .

ريستفاد من هذه النصوص ان احكام قانون تنظيم مهنة المساحة ونظام المساحة الصادر بمقتضاه انمــــ ينطبقان على الاشخاص من غير المهندسين المسجلين في سجل نقابة المهندسين وهذا واضح من نص المادة الرابعـــة من النظام المذكور الذي اشترط في الشخص الذي يمنح رخصة المساحة ان يكون من احدى الطائفتين التاليتين : – ـ من الحاصلين على شهادة الدر اسة الثانوية الكاملة .

ـ أو ان يكون من الموظفين المصنفين الله ين امضو ا مدة لا تقل عن خمس سنوات في خدمة الحكومة ولو لم يكن

حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية الكاملة. اما المهندس في فرع المماحة المسجل في سجل نقابة المهندسين فانه يستمد «حقه» في ممارسة مهنة المساحة من قانون النقابة الذي نص في المادة/٢٠ (ب) على ان المهندس يزاول عمليــه الهندسي في الفرع الذي سجل فيه . ترخيص بمقتضى قانون تنظيم مهنة المساحةوالنظام الصادر بموجبه من شأنه ان يؤدي الى نتالج تتعارض تعارضا

تاءا مع احكام قانون نقابة المهندسين . وعليه نقرر أن المهندس في فرع هندسة المناحة لايخضع لأحكام قانون تنظيم مهنة المساحة رقم ٧ لسنة ١٩٤٨ عَلَنَا مَا نَقُرَرُ فِي تَفْسِيرُ النَّصُوصِ المطلوبِ ثَفْسِيرِها النظام الصادر بموجبه

صدر نتاریخ ۲۰ صفر سنة ۱۳۹۸م الموافق ۲/۲/۱۹۷۸ م.

عضو عضو عضو عضو الديوان الحاص عضو بتفسير القوانين الرئيس الثاني بتفسير القوانين الرئيس الثاني بتفسير الأول لحكمة رئيس ديوان التشريع عضو محكمة التمييز الرئيس الأول لحكمة في رئاسة الوزراء

عيسى طماش فواز الروسسان نجيب الرشدال . موسى الساكت The first section of the second section of the property of the second se

The hand of the state of the st

The total of the second for the second of th

قرار رقم (٥) لسنة ١٩٧٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب رئيس الوزراء بكتابـة المؤرخ ١٣ /صفر ١٣٩٨ ه الموافــق ١٩٧٨/١/٢٢ اجتمع اللبوان كوهابحكم القانون القديم . الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة / ٥٠ من قانون الشركات رقم ١٢لسنة ٩٦٤المعدلة بالقانونالمؤقت رقم٢٢ لسنة ١٩٧٤ وبيان ما اذا كانت تجيز للشركـــة المساهمة الحصوصيــة ذات الغايــات الصناعية المسجلة قبل العمل بلا إبدنات الأغراض الصناعية المشار اليها آنفا سواء أكان رأسهالها في الاصل يزيد على (٢٥٠٠٠٠) دينار أو القانــون المؤقت ان تزيد رأسمالها على(٢٥٠٠٠٠)دينار دون التحول الى شركة مساهمة عامة ام أنها لا تجيزلها ذلك؟ التن متنوي زيادته الى اكثر من ذلك .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الصناعة والتجارة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٧٨/١/٢١ وتدقيق النصوص

ان المادة (٥٠) المطلوب تفسيرها حسبًا عدلت بالقانون المؤقّت رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ تنص على ما يلي:_ ١ – بعد تسجيل الشركة المساهمة يباشر المؤسسون معاملات تغطية الأسهم او الاكتتاب بها .

٣ – لا يجوز تسجيل الشركات التالية الاكشركات مساهمة عامـــة ولا يجوز ان تزيد مساهمة المؤسسين فيها فيهاعن·٥٪ عن منر أسمالها ويطرحالباتي للاكتتابالعام واذا بقيت الأسهم المطروحة كلها او بعضها بدوناً ا كتتاب بعد انقضاءثلاثة اشهر على طرحها يسمح للمؤسسين بعد مو افقة الوزير بتغطية الأسهماللتبقية:_ أ ــ الشركات ذات الامتياز .

بـــ الشركات الصناعية التي يزيد رأسمالها على (٢٥٠٠٠٠) دينار .

ج — شركات التأمين .

٣ – ان الشركات التي تكون غاياتها القيام باستبار مشروع ذى امتياز او اقامة مشاريع صناعية يزيد رأحمالاً أ على (٢٥٠٠٠٠) دينار والتي يشترك في تأسيسها اجنبي بما لا يقل عن نصف رأسمالها فيجوز للمؤسس بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير تغطية جميع اسهمها . على ان تراعى احكام القوانين عنوالجارة والأنظمة المتعلقة بتشجيع استبار رؤوس الأموال الاجنبية .

٤ – لاتسري احكام هذه المادة على الشركات المساهمة والمؤسسة قبل نفاذ هذا القانون .

ويستفاد من الفقرة الرابعة من المادة (٥٠) المدرجة اعلاه التي لم يطرأ عليها اي تعديل منذ تاريخ وضعها حق الآن ان الشركات المبحوث عنها فيها والتي لا تسري عليها احكام المادة (٥٠) بجميع فقراتها هي الشركات المعاممة المؤسسة قبل تاريخ ٣/٥/٣ وهو تاريخ العمل بالقانون الأصلي رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ سواء اكانت هذه الشركات المساهمة عامة أم خصوصية .

كما يستفاد من الفقرة الثانية من نفس المادة حسمًا عدلت بالقانون المؤقَّت رقم ٢٢ لسنـــة ٩٧٤ ان حكمها فيا يحتص بالشركات المساهمة الحصوصية ذات الأغراض الصناعية انما ينحصر بالشركات التي يراد تسجيلها بعد تاريخ لفاذ هذا القانون المؤقت اي بعد ١/٥/٤/٥/ وهذا واضبح من عبارة(لا يجوز تسجيل الشركات التالية الاكشركات مساهمة عامة) التي جاء النهي فيها بصيغة المستقبل .

أما الشركات المساهمة الحصوصية المؤسسةوالمسجلة بعد تاريخ العمل بالقانون الاصلي وقبل تاريخ العمل بالقانون المؤقت المشار اليه فان هذا القانون الاخير لم يتعرض لها اصلا ولم ينص على أن احكلم هذا القانون الجديد تسري عليها أو على أنه يتوجب تعديل أوضاعها بمقتضى احكامه فيما اذا كان رأسهالها يزيد على (٢٥٠٠٠٠) دينار.

لنا فلا بد في هذه الحالة من العدل بالمبدأ القانوني السائد الذي يتلخص في انه عند عدم وجود نص صريح في الجبدعلي رجعية احكامه فان القانون القديم هو الذي يحكم الأعمال القانونيـــة التي تمت نهائيا في وقت سريانه ليُنْلَمْنُونَ الجلديد تأثير في الوقائع التي تمت قبل العمل به وعلى الأخص اذا كان سريانه يؤثر في حقوق الأفراد

الطيق لهذا للبدأ فأن احكام القانون المؤقت الجديد رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤ لا تسري على الشركات المساهمة

رُا بُرِيد هذا النظر ان المشرع لو أراد ان يجعل أحكام القانون الجديد سارية المفعول على مثل هذه الشركات فيأخاصا اوجب فيه عليها ان تعدل أوضاعها بمقتضى احكامه كما فعل مع الشركات المساهمة العامة التي العالما خاصا وهو نص الفقرة (ج) من المادة الثالثة من نفس القانون اوجب عليها بمقتضاه ان تعدل اوضاع للزنها ومديريها وموظفيها وفق احكام الفقرة (ب) من المادة الثالثـة منه التي لا تجيز في الشركــات المساهمة أَيْبِكُونَ رئيس مجلس الادارة أو المدير أو أي موظف فيها عضوا في مجلس الأمة ه

لنا فان الديوان يقرر بالاكثريه ان الشركات المساهمة الخصوصية ذاتالاغراض الصناعية المسجلة بعد العمل الثركات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ وقبل العمل بالقانــون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ٩٧٤ لاينطبق عليها حكم الفقرة للادة (٥٠) المعدله وبالتالي فان هذه الشركات تبقى محتفظة بصفتها كشركات مساهمة خصوصية سواء اكان ﴾ الأصل يزيد على (٢٥٠٠٠٠) دينار او أنه كان يقل عن ذلك ورغبت في زيادته الى اكثر من هذا المبلـغ .

قرارا صدر بتاريخ ٢٥ صفر سنة ١٣٩٨ هـ. الموافق ٢/٢/٨١٠.

رئيس الديوان الحاص بتفسير القوانين رثيس ديوان الرئيس الاول لمحكمة التشريع في رثاسة الوزراء لمحكمة النمييز التمييز تجيب الرشدان

عيسى طماش $(a,b) = b \quad \text{ for } \quad (a,b) = b \quad \text{ for }$ and the state of t while the government of the company of the company of the All the the for the first the telephone of the same the distriction of the controller than the property of the controller of

أخالف رأي الاغلبية المحترمة فيا ذهبت اليه من حيث جهواز زيادة رأسمال الشركة المساهمة الخصوصية فات الغايات الصناعية الى شركات مساهمة عامة اذا ما عمدت الى زيادة رؤوس فيراناولو كانت مؤسسة قبل العمل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤. الغايات الصناعية عن الحد الوارد في المادة (٥٠) من قانون الشركاتو المعدلة بالقانونرقم(٢٢) لسنة ١٩٧٤ لر كونها مسجلة في ظل المـــادة (٥٠) قبل تعديلها بالقانـــون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ مـع احتفاظها من القانونية كشركة مساهمة خصوصية ، وذلك للاسباب التالية : ـــ

١ _ ان نص المادة (٥٠) من قانون الشركات انما تتعلق عرحلة التأسيس الاولي للشركات المساهمة،ومن هذا الثا فان الشركات المساهمة الحصوصية ذات الغايات الصناعية التي كانت مسجلة قبل التعديل الذي ادخل على ا (٥٠) بالقانون رقم (٢٢) لســـنة ١٩٧٤ الصادر بتاريخ ١/٥/٤/١ لم تطالب بتوفيق اوضاعها م المادة المشار اليها باعتبار ان رؤوس اموالها التي سجلت بهما في حينه اصبح حقا مكتسبا لها ، اما اذا عملن الشركات الى رفع رؤوس اموالها فاننا نصبح امام واقعة جديدة تحكمها احكام المادة (٨١) وتتم في ظالم (٥٠) المعدلة ، ولاتيمكن ان يعني استثناء هذه الشركات من احكـــام المادة (٥٠) ان نظل خارج نطافها ورائم (١٤٤) مقابل (الدرجة الثانية) وتحت عنوان (ادنى مربوطها) في المادة (٧ – أ –) من نظام ا الابد لان هذا انما يعني عدم اعمال النصوص على الوقائع التي تنشأ في ظلها .

وعلاوة على ما تقدم وادًا ما عدنا الى احكام المواد ٤٤،٥٤ من قانون الشركات نجد ان المادة (٤٤) تفع ١١/ شباط ١٩٧٨ خطأ متوجبات قانونية يجب توفرها في عقد الشركات المساهمة الحصوصية ، واوجبت المادة (٤٥) على الثمرُ `` المساهمة الحصوصية في حالمة تغيير عقدهما بحيث يصبح خالياً من همله الشمروط ان تنحولًا شركة مساهمية عامية ، وافا كان القيميد الذي لوردته الفقيرة (٢٠) : من الميادة (الله التي تحدد فئات الموظفين غير للصنفين ورواتبهم وزياداتهم السنويسة من النظام المذكور اعلاه – ورد من حيث عدم جواز تجاوز رأسمال الشركات المساهمة الخصوصية ذات الغايات الصناعية حد معين لم يردنه (المبها بالمادة (٧ – أ –) خطأ في المادة (٤٤) ، الا انهذا القيد انما هو حكم خاص بالشركات المساهمة الخصوصية ذات الغايات الصافح ونص المادة (٤٤) انما هو حكم عام بالشركات المساهمة الخصوصية عموما ، ولا يمكن اغفال أن هذا النا هو متوجب قانوني ذا طابع خاص يجب على الشركات المساهمة الخصوصية ذات الغايات الصناعية مراعاتها حالة زيادة رؤوس اموالها عن الحد المقرر بالمادة (٥٠) . May have been a form to be a first

> ٢ ــ وتأسيسا على ما ورد في الفقرة (١) اعلاه فان التحول في هذه الحالة انما هو تحول بحكم القانون ، لان ^{هاا} هو قصد المشرع عندما وضع سقفا معينا للشركات المساهمة الخصوصية ذات الغايات الصناعية لا يجوز كجل واذا ما تم هذا التجاوز فانهـــا تفقد عندها صفتهـــا كشركة مساهمة خصوصية وعليهـــا التحول الى شركم

٣ ــ ان الفقرة (٤) من المادة (٥٠) المعدلة تستثني الشركات المؤسسة قبل نفاذ هذاالقانون من احكامها الله المعني هنا هو قانون الشركات رقم (١٢) اسنة ١٩٦٤ والذي حل به القانون رقم (٢٢) لسنة ٩٧٤ ^{رام} جزءا منه ، وبذلك تكون جميع الشركات المؤسسة بعد نفاذ القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ خاضعة لاحكا العمل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٤ طالما اضافت وقائع جديدة على واقعها المسجلة به ولا سنا فيا ^{بها} بزياده رؤوس اموالها عن الحد المقرر في الفقرة (٢) من المادة (٥٠) ٠

مندوب وزارة الصناعــة والتجـــاره مدير الشركات والتسجيل النجــــاري مراقب الشركات معاويسة الخسباش

تصحيح خطأ

وثني صندوق التقاعد رقم (٥) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالعدد (٢٧٦١) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ

لله الاسباب عجتمعة الخالف رأي الاكثرية المحترمة وأرى ان اعمال النصوص القانونية يستوجب تحويل

والصواب هو (۱۱٤)

والصواب هو المادة (٨ –)

الله المادة 1/ب من النظام المذكور اعلاه عبارة (ويمارس المجلس صلاحبات الوزير) خطأ الصواب هو : ويمارس رئيس المجلس صلاحيات الوزير .